السودان

النتائج الرئيسية: تواصل الحكومة السودانية بقيادة الرئيس عمر حسن البشير المشاركة في انتهاكات منتظمة ومستمرة وسافرة لحرية الأديان والمعتقدات، فهي تفرض تفسيرًا محددًا للشريعة الإسلامية على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء وتستخدم حدود قطع اليدين والجلد في جرائم الدعارة والفسوق وتعتقل المسيحيين الذين يقومون بأنشطة تبشيرية. لقد ذكر الرئيس البشير وغيره من قيادات حزب المؤتمر الوطني أن الدستور السوداني الجديد، بعد الانتهاء من صياغة مسودته، سيعتمد على تفسيرهم للشريعة الإسلامية. كما تستمر الهجمات الحكومية وغير الحكومية على الطائفة المسيحية. وتقع انتهاكات حرية الأديان التي نحن بصددها بالإضافة إلى العنف الدائر في جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودارفور نتيجة سياسة الأسلمة والتعريب التي يتبعها الرئيس البشير. في عام 2014، توصي اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) مجددًا بتصنيف السودان "كدولة مثيرة للقلق" (CPC). لقد دأبت وزارة الخارجية على تصنيف السودان كدولة مثيرة للقلق منذ عام 1999.

معلومات أساسية

خلال العقدين الزمنيين الماضيين، اعتمد حزب المؤتمر الوطني الحاكم على العديد من مواد القانون الجنائي لعام 1991 وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991 وقوانين "النظام العام" على المستوى الرسمي في تفسيره للشريعة وقد فرض هذه التفسيرات على جميع السودانيين مسلميهم ومسيحيهم على حد سواء. يتيح القانون الجنائي لعام 1991 بتوقيع عقوبات الإعدام على المرتدين عن دينهم، والرجم بالأحجار لجرائم الزنا، وقطع الأيدي لجرائم السرقة، والسجن للإلحاد والجلد "للتشهير وانتهاك الأخلاق العامة" بما في ذلك "الأفعال الفاحشة وغير الأخلاقية" التي ليس لها تعريف محدد. تعمل قوانين "النظام العام" على المستوى الرسمي على زيادة تفعيل المحظورات الواردة في القانون الجنائي لعام 1991 والعقوبات المتعلقة به فيما يخص "الدعارة" و"الفسوق". يتم فرض هذه القوانين الأخلاقية والعقوبات البدنية ذات الأساس الديني من خلال النظام العام وتستوجب الانتهاكات توقيع عقوبات تصل بحد أقصى إلى 40 جلدة أو دفع غرامة أو الاثنتين معًا.

يتم جلد مئات النساء والفتيات المسلمات والمسيحيات في الخرطوم سنويًا بسبب تبرجهم في الملابس والذي يعد انتهاكًا للنظام العام. لم يحدد القانون ماهية التبرج أو اللبس غير المحتشم ولكنه ترك ذلك لتقدير الضباط الذين يلقون القبض على أولئك النساء أو القضاة الذي يقومون بمحاكمتهم. يتم تحريك تهم التبرج والفسوق فيما يتعلق بالملابس أو شرب الخمر أو بيعه بصفة أساسية ضد نساء جنوب السودان الفقيرات واللاتي يشكلن الغالبية العظمى من المعتقلات النساء في الخرطوم. في إطار حماية الأخلاق ومنع الاختلاط بين النساء والرجال، والذي يعد نوعًا من "الفسوق"، يتم أيضًا تطبيق قوانين النظام العام لمنع اختلاط الفتيان غير المتزوجين والفتيات غير المتزوجات بالإضافة إلى استهداف المعارضين السياسيين لحزب المؤتمر الوطني.

تعمل السياسات الحكومية والضغوط المجتمعية على تشجيع اعتناق الإسلام بما في ذلك التسامح المزعوم من قبل الحكومة في استعمال المساعدات الحكومية للترغيب في اعتناق الاسلام. تقوم الحكومة السودانية بعدة ممارسات تمييزية تصب لصالح المسلمين بما في ذلك منع مسئولي الكنائس الأجانب من السفر خارج الخرطوم واستخدام المقررات الدراسية التي تعطي صورة سيئة عن غير المسلمين. يحظى المسلمون بأفضلية في الحصول على الوظائف الحكومية والخدمات الحكومية وأفضلة المعاملة في المحاكم في القضايا التي يختصم فيها المسلمون ضد غيرهم. تقوم الحكومة بمنح التراخيص اللازمة لبناء وتشغيل المساجد والتي تكون بتمويلات حكومية غالبًا. على النقيض من ذلك، يصعب أو يستحيل استخراج التراخيص اللازمة بناء الكنائس منذ عام 2011 وقد قامت الحكومة بهدم العديد من الكنائس.

يعد الارتداد عن الإسلام جريمة عقوبتها الموت ومن يُشك في أمرهم باعتناق المسيحية يواجهون ضغوط مجتمعية ويقوم أفراد الأمن التابعون للحكومة بتخويف وأحيانًا بتعذيب من يُشك في أمرهم بالارتداد عن الإسلام.

أحوال الحرية الدينية 2013-2014

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية: تستمر الحكومة في تطبيق مواد القانون الجنائي لعام 1991 وقوانين النظام العام المستمدة من الشريعة الإسلامية خلال فترة كتابة هذا التقرير. تم الحكم بالإعدام على ثلاثة رجال بالموت صلبًا بعدما ثبت ارتكابهم لجرائم قتل. في فبراير/شباط 2014، تم اغتصاب مراهقة إثيوبية على أيدي ثلاثة رجال سودانيين وتم توجيه تهم "الأعمال

المنافية للآداب" إليهم حيث تم الحكم عليهم بالسجن لمدة شهر واحد ودفع غرامة 900 دولارًا. تم جلد الرجال الثلاثة الذين اغتصبوا تلك الفتاة 100 جلدة في حد الزنا وتم جلد الرجل الذي قام بنشر فيديو الاغتصاب عبر الإنترنت 40 جلدة. كما في السنوات السابقة، تم الإبلاغ عن العديد من حالات تطبيق حد السرقة بقطع اليدين. تم جلد مئات النساء وتغريمهم بسبب التبرج في الملابس. تواصل أميرة عثمان حامد نضالها عبر المحاكم ضد هذه القوانين بعدما ألقي القبض عليها في 27 أغسطس/آب بسبب عدم ارتدائها الحجاب.

مضايقة المسيحيين: استمر ضغط الحكومة على المسيحيين في السودان خلال عام 2013. خلال فترة صياغة هذا التقرير، ولقد اقتحمت هيئة الاستخبارات الأمنية الوطنية كنيسة الحياة الجديدة الواقعة في أم درمان في 2 مارس/آذار؛ واقتحمت مكاتب الكنيسة الإنجيلية السودانية في 25 يونيو/حزيران؛ وقاموا بمصادرة الكنيسة الإنجيلية بقسم بحري بالخرطوم في 5 أكتوبر/تشرين الأول، وقاموا بهدم كنيسة السيد المسيح السودانية في أم درمان أيضًا في 17 فبراير/شباط 2014. كما استمر ضباط هيئة الاستخبارات الأمنية الوطنية في اعتقال وترحيل مسيحيي النوبة وجنوب السودان.

توصيات متعلقة بالسياسات الأمريكية

لا يوجد أي تمثيل على المستوى الدبلوماسي للحكومتين الأمريكية والسودانية في عاصمة أي من البلدين ولكن الولايات المتحدة تعد إحدى القوى الدولية المؤثرة في السودان. عندما يقوم نظام البشير باتخاذ خطوات من شأنها زيادة القمع في السودان، ينبغي أن تقوم وزارة الخارجية وبالأخص مكتب المبعوث الخاص إلى السودان بزيادة الجهود الرامية إلى تأييد حقوق الإنسان والدفاع عنها. يجب أن يسبق تسوية العلاقات مع السودان أو التفكير في رفع العقوبات الأمريكية عليها أن تقوم الخرطوم بإجراءات قوية وتنجز تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ اتفاقيات السلامة والتوقف عن انتهاكات الحرية الدينية وحقوق الإنسان المتعلقة بها والتعاون مع الجهود الرامية لحماية المدنيين. بالإضافة إلى توصيتها بأن تقوم الحكومة الأمريكية بإدراج السودان "كدولة مثيرة للقلق"، توصي اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) بضرورة قيام الحكومة الأمريكية بما يلي:

- من الضروري قبل تسوية العلاقات مع السودان أو التفكير في رفع العقوبات الأمريكية عليها بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) وقانون السلطات الاقتصادية في حالة الطوارئ (IEEPA) أن تلتزم حكومة السودان بالمعايير الدولية المتعلقة بحرية الأديان أو المعتقدات بما في ذلك إصلاح القانون الجنائي لعام 1992 وإلغاء النظام العام والقوانين والممارسات التي تنطوي على التمييز ضد غير المسلمين؛

- حث الحكومة السودانية على التكفل، عند بدء كتابة الدستور الجديد للبلاد، بأن تتسم عملية صياغة الدستور بالشفافية وأن يسمح بمشاركة قيادات المجتمع المدني من شتى أنحاء البلاد بالإضافة إلى ممثلي كبرى الأحزاب السياسية لضمان أن يشتمل الدستور الجديد المستقبلي على مواد تنص على حماية حرية الأديان والمعتقدات واحترام مواثيق حقوق الإنسان الدولية واعتراف بالسودان كدولة متعددة الديانات والأعراق والثقافات ودعم الجهود الوطنية للتأثير في هذه العملية تأثيرًا إيجابيًا؛

- تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني على مراقبة تطبيق قوانين النظام العام والمطالبة بإلغائها

- زيادة الاهتمام بمفاوضات المواطنة التي تشهد بطئًا شديدًا، وتشجيع اللجنة العليا المشتركة لحقوق الرعايا على الاجتماع فورًا وتقديم الدعم اللازم للجنة لضمان أن تعكس القوانين النهائية المتعلقة بأحوال ومعاملة الرعايا في السودان وجنوب السودان التعهد بحمايتهم ضد انعدام الجنسية والاحترام التام لحقوق الإنسان العالمية بما في ذلك حرية الأديان.